تقييم دور المصارف التجارية في التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٣

صالح عمار منصور الطويل

الملخص:

قام الباحث بدراسة دور المصارف التجارية في تنمية الاقتصاد الليبي خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٣ حيث هدفت الدراسة إلى بيان الدور الذى تلعبه المصارف التجارية من خلال التطور في القروض والودائع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية الليبية خلال الفترة ومعرفة الصعوبات التي تعيق تحقيق أهدافها من خلال دراسة واقع هذه المصارف ومعرفة أوجه استثماراتها لتنمية القطاعات الاقتصادية في ليبيا، وانتهجت الدراسة أسلوب المنهج الاستقرائي المتمثل في دراسة وتحليل واقع المصارف التجارية وما يواجهها من صعوبات ومعوقات تتعلق بأوجه الائتمان من خلال النشرات والدوريات والتقارير السنوية والزيارات الميدانية إضافة للتعرف على أثر القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة على الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.

Abstract:

The researcher studied the role of commercial banks in the development of the Libyan economy during the period 2000-2013. The study aimed at explaining the role played by commercial banks through the development of loans, deposits and credit facilities granted by the Libyan commercial banks during the period and the difficulties that hinder the achievement of their objectives through studying the reality These banks studied the aspects of their investments for the development of the economic sectors in Libya. The study adopted the method of inductive method of study and analysis of the reality of commercial banks and the difficulties faced and obstacles related to credit aspects through publications and periodic Annual reports and field visits in addition to identify the impact of loans and credit facilities granted to the GDP during the study period.

أولاً: المقدمة:

يمثل الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية أهمية كبرى في التمويل الداخلي للتنمية في الاقتصاديات المتقدمة والنامية نتيجة لارتباط هذا الائتمان بالقطاعات السلعية الهامة مستهدفا النهوض بها وتطويرها وتشجيع الاستثمار بها، وتعتبر القروض والتسهيلات والائتمان من أهم أنشطة المصارف التجارية حيث أن الهدف الأساسي

للإقراض هو المشاركة في التنمية الاقتصادية بصورة عامة عن طريق دعمها بالأموال اللازمة وأن استخدام القروض بطريقة اقتصادية سوف يؤدي إلى رفع مستوي الانتاج وتحسينه، مما ينعكس إيجاباً على تحسين الدخل وزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي الدفع بعملية التنمية الاقتصادية للأمام.

ثانياً: مشكلة البحث:

تلعب المصارف التجارية دوراً كبيراً في المساهمة في التنمية الاقتصادية في ليبيا فالاستثمارات المالية التي وجهت للقطاعات الاقتصادية في ليبيا كانت كبيرة نسبياً وإن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ما زالت متدنية وذلك لعدم كفاءة ما انفق من استثمارات على هذه القطاعات وهذا ما دعا الباحث إلى اختيار موضوع هذا البحث لتوضيح أهمية مساهمة المصارف التجارية في الاقتصاد الليبي وعليه فأن مشكلة البحث تتمثل في التساؤل "هل للمصارف التجارية كقطاع غير نفطي دور في تنمية الاقتصاد الليبي".

ثالثاً: أهداف البحث:

١) التعرف على المصارف التجارية وأنواعها وخدماتها واستثماراتها.
٢) تحليل موارد واستخدامات المصارف التجارية لمعرفة حجم نشاطها ودورها في التنمية.
٣) التعرف على أهم الصعوبات والمشاكل التي تواجهها ومحاولة تدليلها من خلال ايجاد المناسب لها.

رابعاً: فروض البحث:

الفرض الأول:

الفرض العدم: لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للائتمان الممنوح من المصارف التجارية على الناتج المحلي الإجمالي.

الفرض البديل: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للائتمان الممنوح من المصارف التجارية على الناتج المحلي الإجمالي.

الفرض الثاني:

الفرض العدم: لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للمصارف التجارية في تنمية الإقتصاد الليبي.

الفرض البديل: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للمصارف التجارية في تنمية الإقتصاد الليبي.

خامساً: أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في النقاط التالية:

١) يسعي الباحث لتقييم الدور التنموي للمصارف التجارية الليبية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣.

٢) تلعب المصارف التجارية دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال توفير الأموال اللازمة وتوظيفها في قنوات الاستثمار المختلفة.

سادساً: حدود البحث:

للبحث حدود مكانية وأخرى زمنية مبينة كالآتي:

١) الحدود المكانية: تتمثل في المصارف التجارية الليبية.

٢) الحدود الزمنية: تتحدد الفترة الزمنية للدراسة خلال الفترة من عام (٢٠٠٠- ٢٠١٣).

سابعاً: منهج وأسلوب البحث:

سوف يعتمد الباحث في هذه الدراسة على مناهج بحتيه رئيسية هي:

١- **المنهج الاستقرائي:** الذى يتمثل في استقراء واقع المصارف التجارية في ليبيا ومحاولة دراسة وتحليل ما يواجهها من صعوبات ومعوقات تتعلق بأوجه الائتمان التي تمنحها من قروض وسلف وتسهيلات من خلال النشرات الدورية والتقارير السنوية والزيارات الميدانية التي تعكس الجوانب التطبيقية لها.

٢- **المنهج التحليلي (الكمي):** وذلك لتفسير وتوضيح مدي تأثير الائتمان الممنوح من المصارف التجارية على التنمية الاقتصادية في ليبيا وسوف يتم بناء نموذج احصائي باستخدام الطرق القياسية ثم تقدير هذا النموذج بواسطة الطرق القياسية ثم تقييم هذه التقديرات سواء من الناحية الاحصائية او الاقتصادية وسوف يغطي التحليل الاحصائي الفترة من ٢٠٠٠- ٢٠١٣.

ثامناً: مصادر البيانات والمعلومات:

سوف يتم الاعتماد على المراجع والكتب والدوريات والدراسات السابقة والمقالات العلمية ذات الصلة بموضوع البحث وكذلك النشرات والتقارير السنوية التي تصدر عن المصارف التجارية ومصرف ليبيا المركزي وبعض الأجهزة الأخرى والمواقع الإلكتروني.

تاسعاً: خطة البحث:

أولاً: مفهوم المصارف التجارية وأنواعها.

ثانياً: مصار الأموال في المصارف التجارية.

ثالثاً: تطور الائتمان في المصارف التجارية ودوره في التنمية خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٣.

رابعاً: أثر الائتمان المحلي المصرفي الممنوح من المصارف التجارية على الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٣.

خامساً: الدراسة القياسية لتقييم دور المصارف التجارية في التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٣ .

النتائج والتوصيات

قائمة المراجع

أولاً مفهوم المصارف التجارية وأنواعها وأهدافها:

المفهوم: يرجع تاريخ التعامل بالفن المصرفي إلى سنوات العصور القديمة والوسطى في عهد الإغريق ثم الرومان في حوض البحر الأبيض المتوسط بعد أن انتشرت وازدهرت التجارة والصناعة وخاصة في أوروبا والمدن الايطالية بالتحديد ، حيث تتلمذ الرومان على يد الإغريق في معظم أرجاء العالم القديم عبر مراحل متعددة ومختلفة بدأت بالعصور القديمة والتي اشتهرت بظهور محلات الصرافة الخاصة إلى أن وصلت إلى مرحلة العصور الحديثة وظهور ما يسمى بالمصارف الحكومية ثم تزايد نشاط الشركات الصناعية والتجارية فظهرت المصارف التجارية والمتخصصة ، وامتد هذا التطور وتزايد نشاط الأسواق المحلية واندماجها في الأسواق العالمية إلى أن وصل هذا التطور لظهور ما يسمى بالمصارف العملاقة الحديثة والشاملة التي يشاهدها النظام العالمي في عصرنا هذا، ولعل أول مصرف قام كان في البندقية عام ١١٥٧م ثم توالى ظهور المصارف بعد ذلك فظهر بنك أمستردام عام ١٦٠٩م وبنك انجلترا عام ١٦٩٤م وبنك فرنسا عام ١٨٠٠م.[i]

الأهمية:

تلعب المصارف التجارية دورا هاما في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال توفير الأموال اللازمة وتوظيفها في قنوات الاستثمار المختلفة حيث تتلخص أهميتها في النقاط الرئيسية التالية:

١ – زيادة الإنتاج وذلك عن طريق المساهمة في إنشاء المشروعات الجديدة والتوسع في المشاريع القائمة، وتشغيل المشاريع المتوقفة منها حيث يحتاج التشغيل إلى أموال كثيرة تفوق موارد المشروع الذاتية.

٢- زيادة الاستهلاك وذلك من خلال تنشيط السوق والمساعدة في تمويل شراء السلع المعمرة وغيرها عن طريق الاقتراض المصرفي.

٣- توزيع الموارد المالية على مختلف الأنشطة الاقتصادية وتنويعها من خلال التمويل والاستثمار.

٤ – تشغيل العمالة والموارد العاطلة من خلال السيولة الموجودة بالمصارف وذلك عن طريق منح القروض للمنشآت والمشاريع لغرض تشغيل الموارد العاطلة.

٥ – تسهيل عملية التبادل التجاري عن طريق الحوالات المصرفية والاعتمادات المستندية وغيرها من الخدمات المتنوعة الأخرى.

٦- زيادة الادخار ووضع حوافز للعملاء عن طريق أسعار الفائدة للودائع وحسابات التوفير والقروض.

مراحل تطور المصارف التجارية:

مرت المصارف التجارية بعدة مراحل تقترب في تكوينها إلى مراحل تطور الائتمان المصرفي والذي يعد هو الأخر من أهم نشاطات المصارف التجارية

والمؤسسات المالية الأخرى وهذه المراحل هي:[ii]

المرحلة الأولى: وهى تبدأ من بداية نشأته وصولا إلى القرن السادس والسابع قبل الميلاد في بابل والسومريين وفي عهد حام ورابي وفي عهد الصينيون القدماء كذلك في العصور الوسطى حيث برز اليهود بشكل خاص في المدن الايطالية بروما والبندقية وغيرها من المدن الأخرى وتميزت بظهور المحلات الخاصة بالصيرفة.

المرحلة الثانية: وهذه المرحلة برزت في أواخر العصور الوسطى عندما حس أو شعر الصيارفة باستقرار الودائع وقلة الطلب عليها ، حيث اخذوا يقرضونها مقابل عائد من قبل اليهود بالمدن الايطالية وغيرها وتميزت هذه المرحلة بظهور ما يسمى بالمصارف الحكومية والتجارية.

المرحلة الثالثة: وهذه المرحلة جاءت بعد اتساع نشأت الشركات الصناعية وكبر حجمها وظهور الثورة الصناعية والزراعية في أوروبا ، حيث تميزت بظهور ما يسمى بالمصارف المتخصصة (صناعية، زراعية ، عقارية)...الخ.

المرحلة الرابعة: وهي المرحلة التي تميزت بظهور الأسواق المالية وتنوع خصائصها حيث برز فيها اتساع حركة الأسواق واندماج السوق المحلية بالسوق الدولية وتنوع النشاطات والأسواق المالية وغيرها.

المرحلة الخامسة: وهي المرحلة الحالية التي تميزت بتطور الائتمان المصرفي في الثمانينات وما بعدها وظهور ثورة المعلومات المصرفية وتطور منتجاتها وعصر الصيرفة الشاملة وظهور البطاقات الائتمانية وما في حكمها.

تعريف المصارف التجارية:

تعرف المصارف التجارية بأنها عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد اجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل. حيث يطلق عليها مصطلح (بنوك الودائع).[iii]

وظائف وأعمال المصارف التجارية:

تتلخص وظائف وأعمال المصارف التجارية بصفة عامة في الآتي:[iv]

- قبول الودائع بجميع أنواعها وتجميع المدخرات والأموال من الجمهور وتشغيل واستثمار هذه الأموال أما مباشرة بواسطة المصرف أو عن طريق إقراضها إلى من يحسن استغلالها.
- فتح الحسابات بجميع أنواعها والقيام بجميع العمليات المالية المناطة بها ومنح الائتمان اللازم للقطاعات المختلفة.
- فتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان والقيام بالتحويلات الخارجية بمختلف العملات الأجنبية لتمويل نشاط التجارة الخارجية للدولة.
- شراء وبيع وتملك أسهم الشركات المساهمة والقيام بتنظيم الاكتتابات العامة ومباشرة جميع الأعمال المتعلقة بالأوراق المالية.

- حفظ الأوراق المالية وغيرها من الأشياء الثمينة كأمانات بخزائن المصارف وتأجير الخزائن والصناديق الخاصة.
- شراء وبيع وتملك السندات والاذونات التي تصدرها الدولة والهيئات والمؤسسات المالية الدولية وذلك وفقا للقوانين النافذة.
- تمثيل المنشآت المصرفية المختلفة بالداخل والخارج وتقديم المشورة لها.
- المساهمة في خطة التنمية الاقتصادية.
- سداد المدفوعات نيابة عن الغير، وتحصيل فواتير الكهرباء والهاتف والمياه من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعنية ليقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيها أو خصما من حساباتهم طرف المصرف.
- إدارة الأعمال والممتلكات للعملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية.
- تقديم خدمات البطاقات الائتمانية وتحصيل الأوراق التجارية للعملاء وتقديم خدمات ادخار المناسبات وخدمات الكمبيوتر.

ثانياً: مصادر الأموال في المصارف التجارية:

أولاً: مصادر الأموال:[v]

تنقسم مصادر الأموال فى المصارف التجارية إلى قسمين رئيسين:

١ـ المصادر الذاتية (الداخلية):

وهى تمثل الالتزامات على المصارف تجاه المالكين، وتشمل رأس المال والاحتياطيات والأرباح غير الموزعة والمخصصات حيث حدد القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ بأن لا يقل رأس مال المصرف التجاري عن عشرة ملايين دينار، وأن يحتفظ باحتياطي لرأس المال وأن يرحل قبل إعلان الأرباح مبلغاً لا يقل عن ٥٠% من صافي الأرباح إلى الاحتياطي، وأهم هذه المصادر هي:

- **رأس المال المدفوع:**

ويقصد به مجموع الأموال التى دفعها مساهموا المصرف بالفعل عند تأسيسه مساهمة فى تكوين رأس ماله ومع أن هذا المصدر يشكل نسبة ضئيلة من مجموع الاموال التى يحصل عليها المصرف من جميع المصادر إلا أنه من الضروري الاهتمام به لأنه يساعد على زيادة الثقة فى نفوس المتعاملين مع المصرف خاصة أصحاب الودائع منهم[vi] ومن الجدول (٦) الذى يوضح تطور رأس المال وإجمالى الموارد بالمصارف التجارية حيث بلغت ٨٥,٢٠٣,٤ مليون دينار عام ٢٠١٣ مقابل ١٠,٨٥٥,٣ مليون دينار عام ٢٠٠٠ وهذا يعنى أن هناك تطوراً ملحوظاً فى إجمالى الودائع بالمصارف التجارية الليبية مما يعزز قدرتها على منح الائتمان، أما قيمة رأس المال بالمصارف التجارية فهناك زيادة ملحوظة فقد كان يمثل ٢٠٦ مليون دينار عام ٢٠٠٠ تطور إلى أن وصل إلى ٣,٥٥٠,٢ مليون دينار عام ٢٠١٣.

جدول رقم (١) تطور رأس المال للمصارف التجارية الليبية وأهميته النسبية بالنسبة لإجمالي الموارد والودائع والقروض خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٣)

(القيمة بالمليون دينار)

البيان / السنوات	إجمالى الموارد (الخصوم)	قيمة رأس المال	مقدار النقص أو الزيادة في راس المال	الأهمية النسبية لرأس المال نسبة لإجمالى الموارد	الأهمية النسبية لراس المال بالنسبة لإجمالى الودائع	الأهمية النسبية لراس المال بالنسبة لإجمالى القروض
٢٠٠٠	١٠.٨٥٥.٣	٢٠٦.٥	٥١.٥	١.٩	٢.٧	٣.٧
٢٠٠١	١١.٧٢٩.٧	٢٠٦.٠	٠	١.٨	٢.٤	٣.٤
٢٠٠٢	١٢.٤٨٩.١	٢٠٦.٠	٠	١.٦	٢.٣	٣.٢
٢٠٠٣	١٣.٦٣٩.٠	٢٠٦.٠	٠	١.٠	٢.١	٣.٠
٢٠٠٤	١٥.٤٠٧.٥	٢٢٢.٤	١٦.٤	١.٤	١.٩	٣.٥
٢٠٠٥	١٨.٥٥٤.٩	٥٧٣.٢	٣٥٠.٨	٣.١	٤.٠	٩.٢
٢٠٠٦	٢٢.٩٧٤.٠	٦٧٢.٧	٩٩.٥	٢.٩	٣.٦	٩.٤
٢٠٠٧	٣١.١٧٦.١	٩٦٠.٢	٢٨٧.٥	٣.١	٣.٧	١١.٦
٢٠٠٨	٥٠.٣١٥.٧	١١٢١.٦	١٤٥.٦	٢.٢	٢.٧	١٠.٦
٢٠٠٩	٥٨.٧٦٧.٦	٢٦٢٣.٠	١٥٠١.٣	٤.٤	٥.٤	٢٢.٢
٢٠١٠	٦٥.٣٥٢.٤	٣٣٥١.٢	٧٠٧.٨	٥.١	٤.٢	١٨.٠
٢٠١١	٧٠.٩٣٨.١	٣٣٥٢.٩	١.٧	٤.٧	٥.٧	٢٦.٢
٢٠١٢	٨٢٧٧٩	٣٥٠٤.٠	١٥١.١	٤.٢	٥.٢	٢٢.٢
٢٠١٣	٨٥٢٠٣.٤	٣٥٥٠.٢	٤٦.٢	٤.١	٥.٠	٢٠.٢
٢٠٠٠	١٠.٨٥٥.٣	٢٠٦.٥	٥١.٥	١.٩	٢.٧	٣.٧
٢٠٠١	١١.٧٢٩.٧	٢٠٦.٠	٠	١.٨	٢.٤	٣.٤
٢٠٠٢	١٢.٤٨٩.١	٢٠٦.٠	٠	١.٦	٢.٣	٣.٢
٢٠٠٣	١٣.٦٣٩.٠	٢٠٦.٠	٠	١.٠	٢.١	٣.٠
٢٠٠٤	١٥.٤٠٧.٥	٢٢٢.٤	١٦.٤	١.٤	١.٩	٣.٥
٢٠٠٥	١٨.٥٥٤.٩	٥٧٣.٢	٣٥٠.٨	٣.١	٤.٠	٩.٢
٢٠٠٦	٢٢.٩٧٤.٠	٦٧٢.٧	٩٩.٥	٢.٩	٣.٦	٩.٤
٢٠٠٧	٣١.١٧٦.١	٩٦٠.٢	٢٨٧.٥	٣.١	٣.٧	١١.٦
٢٠٠٨	٥٠.٣١٥.٧	١١٢١.٦	١٤٥.٦	٢.٢	٢.٧	١٠.٦
٢٠٠٩	٥٨.٧٦٧.٦	٢٦٢٣.٠	١٥٠١.٣	٤.٤	٥.٤	٢٢.٢
٢٠١٠	٦٥.٣٥٢.٤	٣٣٥١.٢	٧٠٧.٨	٥.١	٤.٢	١٨.٠
٢٠١١	٧٠.٩٣٨.١	٣٣٥٢.٩	١.٧	٤.٧	٥.٧	٢٦.٢
٢٠١٢	٨٢٧٧٩	٣٥٠٤.٠	١٥١.١	٤.٢	٥.٢	٢٢.٢
٢٠١٣	٨٥٢٠٣.٤	٣٥٥٠.٢	٤٦.٢	٤.١	٥.٠	٢٠.٢

المصدر إعداد الباحث اعتماداً على الميزانية المجمعة للمصارف التجارية المنشورة فى:

- الفترة (٢٠٠٠ -٢٠١٣) مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء ، النشرة الاقتصادية المجلد رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٣.
- **الاحتياطيات والأرباح غير الموزعة (Retained Earnings)**

وهى عبارة عن المبالغ التى اقتطعها المصرف على مر السنين من أرباحه السنوية فتراكمت فى صورة احتياطي ليكون بمثابة ضمان للمودعين والدائنين الآخرين ولمساعدته على ممارسة أعماله والاحتياطي على نوعين:

الأول: إحتياطي قانوني: (Reauired Reseve) وبموجبه يكون المصرف ملزماً بتكوينه بحكم القانون حيث حدد قانون المصارف الليبي نسبة ١٥% على الودائع تحت الطلب و(٧.٥%) على الودائع الادخارية والآجلة[vii].

والاحتياطي الثانى هو الاحتياطي الخاص: (Special Reserve) وبموجبه يكون المصرف مختاراً بتكوينه بحكم القرارات التى تصدرها إدارة المصرف أما الأرباح المحتجزة وهى الأرباح التى تقرر إدارة المصرف احتجازها من صافي الربح القابل للتوزيع لتنمية موارده وهذا المصدر إضافة إلى أنه يمثل نوعاً من الحماية للمودعين فإنه يعد وسيلة للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار داخلياً.[viii]

ومن خلال الجدول رقم (٢) الذى يوضح تطور الاحتياطات فى المصارف التجارية الليبية خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٣) نلاحظ زيادة الاحتياطيات خلال هذه الفترة حتى وصلت نهاية ٢٠١٣ (١٠٧٣.٩) مليون دينار مقابل (٣٥٨.١) مليون دينار فى نهاية عام ٢٠٠٠ وبلغت أهميتها النسبية ما بين (١.٧٧- ٤.٥%) وبمتوسط سنوى ٢.٩% من إجمالى الموارد.

جدول رقم (٢) تطور احتياطيات المصارف التجارية وأهميتها النسبية بالنسبة لإجمالي الموارد والودائع والقروض خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣)

(القيمة بالمليون دينار)

البيان / السنوات	إجمالي الموارد	الاحتياطيات	اجمالى الودائع	إجمالى القروض (الائتمان)	الأهمية النسبية للاحتياطيات بالنسبة لإجمالى الودائع	الأهمية النسبية للاحتياطيات بالنسبة لإجمالى القروض
٢٠٠٠	١٠.٨٥٥.٣	٣٥٨.١	٧٤٣٤.١	٥٥٨٤.٠	٤.٨	٦.٤
٢٠٠١	١١.٧٢٩.١	٥٢٤.٠	٨٣٨٦.٢	٦٠٥٧.٦	٦.٢	٨.٦
٢٠٠٢	١٢.٤٨٩.١	٥٥٨.٧	٨٧٠٧.٨	٦٣٥٧.٨	٦.٤	٨.٧
٢٠٠٣	١٣.٦٣٩.٠	٥٨٧.٩	٩٥٦٧.٢	٦٧٧٥.١	٦.١	٨.٥
٢٠٠٤	١٥.٤٠٧.٥	٥٨٤.٤	١١٢٧٨.٧	٦٥١٠.٣	٥.١	٨.٩
٢٠٠٥	١٨٢٥٤.٩	٤٧٣.٩	١٤٢٦٣.٦	٦١٦٦.٦	٣.٣	٧.٦
٢٠٠٦	٢٣.٠١٢.٧٤	٤٩٥.٥	١٨٢١٢.٩	٧١٤٢.٩	٢.٧	٦.٩
٢٠٠٧	٣١.١٨٥.١	٧٠٧.٠	٢٥٥٨٩.٤	٨٢٧٩.٠	٢.٧	٨.٥

٢٠٠٨	٥٠.٢٣٠.١	١٠٢٢.٨	٣٣٨٢٧.٢	١٠٥٤٤.٩	٢.٤	٩.٦
٢٠٠٩	٥٨.٧٦٧.٦	١٠٣٤.١	٤٠١٣٧.٣	١١٨١٢.٧	٢.١	٨.٧
٢٠١٠	٦٥.٣٥٢.٤	١١٦٦.٦	٤٧١٦٣.١	١٣٠٤٤.٦	٢.١	٨.٩
٢٠١١	٧٠٩٣٨.١	١٠١٢.٣	٥٨٤٨٠.١	١٢٧٨٦.٥	١.٧	٧.٩
٢٠١٢	٨٢٧٧.٩	١١٤٩.٢	٦٦٨٥٩.٤	١٥٧٨١.٦	١.٧	٧.٢
٢٠١٣	٨٥٢٠٣.٤	١٠٧٣.٩	٦٩٦٣٣.٩	١٧٥٣٢.٦	١.٥	٦.١

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على الميزانية المجمعة للمصارف التجارية المنشورة في:

- الفترة (٢٠٠٠ -٢٠١٣) مصرف ليبيا المركزي إدارة البحوث والإحصاء النشرة الاقتصادية المجلد رقم ٥٣ لسنة، ٢٠١٣.

٢- المصادر غير الذاتية (الخارجية):

تتمثل أهم المصادر غير الذاتية للمصارف التجارية في الودائع بمختلف أنواعها والاقتراض من مؤسسات أخرى وهى تمثل التزامات مالية لدى المصارف التجارية تجاه الغير وفيما يلي شرحاً لأهم هذه المصادر:

- **تطور الودائع بالبنوك التجارية الليبية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣):**

تمثل الودائع المبالغ النقدية فى حسابات لدى المصارف التجارية ومستحقة الدفع للمودعين فى شكل نقود قانونية فى حدود قيمة الوديعة وفوائدها[ix] وتمثل الودائع تحت الطلب المصدر الأهم بين مصادر الأموال للمصارف التجارية الليبية ولا تدفع مقابلها أية فوائد ثم الودائع (الآجلة) والتى تمنح عليها المصارف التجارية الليبية فائدة حسب مدتها تتراوح من ٤.٥% إلى ٩% (وخفضت من قبل مصرف ليبيا المركزي ليكون أقصاها ٥.٥% عام ٢٠١٠) [x] أما النوع الثالث فهى ودائع الادخار أو ودائع التوفير والتى تدفع المصارف التجارية فوائد عليها تتراوح ما بين (٥-٦%) سنوياً[xi].

ثالثاً: تطور الائتمان فى المصارف التجارية الليبية ودوره فى التنمية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣):

يعتبر منح القروض والتسهيلات الائتمانية التى تمنح للأفراد ولمختلف الوحدات الاقتصادية فى المجتمع من أهم استخدامات موارد المصارف المتأتية فى معظمها من الودائع بمختلف أنواعها. إلا أن السياسة الائتمانية ورغم الإجراءات المتبعة والتحوط فإنه يكتنفها دوماً عنصر المخاطرة المتمثل فى احتمال عدم استرجاع جزء من الأموال المقرضة لأسباب مختلفة ولذلك فإن المصارف عند قيامها بتحديد إطار ومعالم سياستها الائتمانية تأخذ فى اعتبارها محددات هذه السياسة خاصة ما يتعلق منها بنسب السيولة القانونية والاحتياطي الإلزامي، وما قد تتعرض له من مخاطر وذلك بإستخدام جملة من القرارات والإجراءات التى تكفل لها المواءمة بين عناصر السيولة والربحية والأمان، فى

تحقيق أهداف هذه السياسة وتجدر الإشارة إلى أن التصنيف المعتمد لدى المصارف التجارية في ليبيا، يقسم القروض والتسهيلات الائتمانية وفقاً لأدوات الائتمان وهي السحب على المكشوف وأوراق تجارية مخصومة ومتداولة وقروض أخرى. ويلاحظ من خلال استعراض تطور القروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣) وفق البيانات الواردة بالجدول رقم (٣).

مدى النمو الذى طرأ على هذه القروض رغم تذبذبها من فترة لأخرى، إذ بلغت خلال عام ٢٠٠١ نحو (٦٠٥٧.٦) مليون دينار مقابل (٥٥٨٤.٠) مليون دينار خلال عام ٢٠٠٠ لترتفع بنسبة ٨.٤% ثم ازدادت لتصل إلى أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة أي إلى نحو ١٧٥٣٢.٦ مليون دينار فى نهاية ٢٠١٣[xii].

وتعود هذه الزيادة فى قيمة وحجم القروض والتسهيلات الائتمانية خلال فترة الدارسة إلى الدور الكبير الذى لعبته المصارف التجارية فى الخطط والبرامج التنموية التى تم تنفيذها فى تلك الفترة، وذلك من خلال تمويلها لمختلف المشاريع الإنتاجية والخدمية والشركات والمؤسسات العامة بينما تعود التغيرات فى حجم ونوع القروض إلى التغيرات الحاصلة فى هيكل وسياسة الإقراض المتمثلة فى سياسة وتوجيه الإقراض بمنح قروض عقارية لتوفير السكن الصحي اللائق لذوى الدخل المتوسط فى إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

جدول رقم (٣) تطور القروض والتسهيلات الائتمانية التى منحتها المصارف التجارية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣) (القيمة بالمليون دينار)

البيان / السنوات	القروض والسلفيات والسحب على المكشوف	نسبة القروض والسلفيات إلى إجمالي الائتمان	أوراق تجارية مخصومة ومتداولة وتسهيلات أخرى	نسبة الأوراق التجارية إلى إجمالي الائتمان	إجمالي الائتمان (القروض)
٢٠٠٠	٥.٥٧١.٣	٩٩.٩٦	١٢.٧	٠.٢	٥٥٨٤.٠
٢٠٠١	٦.٠٥٥.٥	٩٩.٩٧	٢.١	٠.٠٣	٦٠٥٧.٦
٢٠٠٢	٦.٣٥٥.٥	٩٩.٩٦	٢.٣	٠.٠٤	٦٣٥٧.٨
٢٠٠٣	٦٧٦٩.٧	٩٩.٩٢	٥.٤	٠.٠٨	٦٧٧٥.١
٢٠٠٤	٦.٥٠٨.٢	٩٩.٩٧	٢.١	٠.٠٣	٦٥١٠.٣
٢٠٠٥	٦.١٦٢.١	٩٩.٩٢	٤.٥	٠.٠٨	٦١٦٦.٦
٢٠٠٦	٧.٠٦٥.٢	٩٨.٩٢	٧٧.٧	١.٨	٧١٤٢.٩
٢٠٠٧	٨.١٨٩.٨	٩٨.٩٢	٨٩.٨	١.٠	٨٢٧٩.٠
٢٠٠٨	١٠.٤٣٧.٣	٩٨.٩٢	١٠٧.٦	١.٠	٨٢٧٩.٠
٢٠٠٩	١١.٥١٨.٤	٩٧.٥٠	٢٩٤.٣	٢.٤	١١٨١٢.٧
٢٠١٠	١١.٦٤٣.٥	٨٩.٢٥	١٤٠١.١	١٠.٧	١٣٠٤٤.٦
٢٠١١	١٢٣٧٥.٦	٩٦.٧	٤١١.٢	٣.٢	١٢٧٨٦.٦

٢٠١٢	١٥٢٤٧.٥	٩٦.٦	٥٣٤.٣	٣.٤	١٥٧٨١.٦
٢٠١٣	١٧٠٤٥.٩	٩٧.٢	٤٨٦.٧	٢.٨	١٧٥٣٢.٦
الإجمالي	**٨٤٣٩٤٣.٤**	**-**	**٣٤٣١.٨**	**-**	**١٣٤٣٧٦.٣**

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد ٥٣ السنة ٢٠١٣.

أ- قروض الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣: تعتبر القروض الممنوحة للأغراض الإنتاجية والخدمية لمختلف القطاعات، من أهم القروض التى منحتها المصارف التجارية، حيث شكلت فى المتوسط نسبة ٥٧.١% خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣) من إجمالي القروض الممنوحة ليبلغ رصيد هذه القروض فى نهاية ٢٠١٣ نحو (١٠.٠٦٧.٠) مليون دينار مقابل (٢٨٠٢.٩) مليون دينار نهاية ٢٠٠٠ مسجلة بذلك ارتفاعاً بنسبة ١٨٨%.

ب- تطور القروض العقارية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣: وهى قروض طويلة الأجل تتراوح فترة سدادها ما بين ٢٥-٦٠ عاماً وقد سجل رصيد القروض العقارية أعلى قيمة له فى نهاية عام ٢٠١٠ بنحو (١١٨٧.٣) مليون دينار مسجلاً انخفاضاً بلغت نسبته ٢٠% مقارنة بما كان عليه فى عام ٢٠٠٠ وقد شكل هذا النوع من القروض نسبة ١٤.٠% من إجمالي القروض الممنوحة خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٣) ويرجع انخفاض هذه القروض. إلى إسناد الإقراض العقاري للمصارف المتخصصة التى تم دعمها من قبل الدولة، وعلى الرغم من أن هذه القروض قد ساهمت فى تحقيق التنمية الاجتماعية، إلا أنها تمتاز بانخفاض عوائدها وارتفاع عنصر المخاطرة فيها إضافة إلى أن قيام المصارف التجارية بمنح هذا النوع من القروض يتعارض مع طبيعة مواردها.

ج- تطور السلف الاجتماعية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣: بلغ رصيد السلف الاجتماعية الممنوحة من قبل المصارف التجارية حتى نهاية ٢٠١٣ (٦.٣٣١.٦) مليون دينار مقابل (٩٣٩.٢) مليون دينار نهاية عام ٢٠٠٠، وعلى الرغم من التطور الملحوظ لهذه القروض إلا أنها لم تشكل إلا نسبة ٢٦.٤% من إجمالي القروض الممنوحة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣).

د- تطور قروض النهر الصناعي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣): ظل رصيد القروض الممنوحة لمشروع النهر الصناعي حتى عام ٢٠٠٦ على نفس المستوى المسجل عام ٢٠٠٠ والبالغ نحو (٣٧٣.٠) مليون دينار ليشكل نسبة ٣.٦% من إجمالي القروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣) وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي توظيفات المصارف التجارية قد شكلت نسبة ٢٨.٤% فقط من إجمالي الموارد حتى نهاية ٢٠١٣، مما يشير إلى احتفاظ المصارف التجارية بأصول سائلة كبيرة لم يتوفر لها المجال المناسب لتوظيفها وشكلت التوظيفات قصيرة الأجل (سلفيات والسحب على المكشوف، سلف اجتماعية، كمبيالات مخصومة ومتداولة) نسبة ٥٨.٦% من

إجمالي الموارد قصيرة الأجل (ودائع تحت الطلب) كما شكلت التوظيفات طويلة الأجل (قروض عقارية) نسبة ٣١.٢% من إجمالي الموارد طويلة الأجل (الودائع الآجلة والادخارية)[xiii].

جدول رقم (٤) تطور القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣)

(القيمة بالمليون دينار)

البيان / السنوات	قروض للأنشطة الاقتصادية (إنتاجية وخدمية)	قروض عقارية	قروض النهر الصناعي	سلف اجتماعية	إجمالي القروض
٢٠٠٠	٢٨٠٢.٩	١٤٦٨.٤	٣٧٣.٠	٩٣٩.٢	٥٥٨٤.٠
٢٠٠١	٣١٥٦.٠	١٤٣٦.٩	٣٧٣.٠	١٠٩١.٧	٦٠٥٧.٦
٢٠٠٢	٣٢٦٩.٨	١٣٩٨.١	٣٧٣.٠	١٣١٦.٩	٦٣٥٧.٨
٢٠٠٣	٣٥٤٩.٠	١٤٧٢.١	٣٧٣.٠	١٣٨١.٠	٦٧٧٥.١
٢٠٠٤	٣١٩٤.٢	١٤٥٦.٢	٣٧٣.٠	١٤٨٦.٩	٦٥١٠.٣
٢٠٠٥	٢٧٠١.٦	١٤٢٦.٣	٣٧٣.٠	١٦٦٥.٧	٦١٦٦.٦
٢٠٠٦	٣٥٨٩.٩	١٤٧٠.١	٣٧٣.٠	١٧٠٩.٩	٧١٤٢.٩
٢٠٠٧	٤٥٤٤.٠	١٥٠٧.١	٣٢٨.٥	١٨٩٩.٩	٨٢٧٩.٠
٢٠٠٨	٦٥٩٦.٨	١٣٠٠.٠	١٧٤.٠	٢٤٧٣.٣	١٠٥٤٤.٩
٢٠٠٩	٧٣٤١.٨	١٢٧٨.٨	٠.٠	٣١٩٢.١	١١٨١٢.٧
٢٠١٠	٨٠٨٦.٨	١١٨٧.٢	٠.٠	٣٧٧٠.٦	١٣٠٤٤.٦
٢٠١١	٨٢٩٤.٧	١١٥٤.٧	٠.٠	٣٣٣٧.١	١٢٧٨٦.٥
٢٠١٢	٩٦٦٠.٢	١١٤٧.٩	٠.٠	٤٩٧٣.٥	١٥٧٨١.٦
٢٠١٣	١٠٠٦٧.٠	١١٣٤.٠	٠.٠	٦٣٣١.٦	١٧٥٣٢.٦
الاجمالى	**٧٦٨٥٤.٧**	**١٨٨٣٨.٣**	**٣١١٣**	**٣٥٥٦٩.٤**	**١٣٤.٣٧٦.٢**

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد ٢٠٠٧-٢٠١٠-٢٠١٣.

رابعاً: أثر الائتمان المحلى المصرفى الممنوح من البنوك التجارية على الناتج المحلى الإجمالى فى ليبيا خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٣

تعتبر التسهيلات الائتمانية التى تمنحها المصارف التجارية إحدى الوسائل التى تستخدمها السلطة النقدية للتأثير على النشاط الاقتصادي وخاصة فى البلدان التى تفتقر لفاعلية وسائل السياسة النقدية التقليدية الأخرى ويمكن استقراء العلاقة بين (مدى تأثير) التسهيلات الائتمانية والتنمية فى ليبيا من خلال استعراض الجدول (١٧) حيث يتضح لنا أن السلطة النقدية اتبعت سياسة ائتمانية توسعية حيث ازداد الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية من ١٨.٤٥٦ مليار دينار عام ٢٠٠٠ إلى ١١٧.٦٧٤ مليار دينار عام ٢٠١٢، كما ازداد الناتج المحلى غير النفطى بالأسعار الجارية من ١٠.٤٠١ مليار دينار عام ٢٠٠٠ إلى ٤٠.٨١٤ مليار دينار عام ٢٠١٢.

جدول رقم (٥) تطور رصيد الودائع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية الليبية خلال الفترة ٢٠٠٠ -٢٠١٢

(القيمة بالمليون دينار)

البيانات / السنوات	الناتج المحلى الإجمالى	الناتج المحلى غير النفطى	إجمالى الودائع بالمصارف التجارية	القروض والتسهيلات الائتمانية للمصارف التجارية	نسبة الائتمان إلى الناتج المحلى الإجمالى	نسبة الائتمان إلى الناتج المحلى غير النفطى %	نسبة الائتمان إلى إجمالى الودائع %
٢٠٠٠	١٨.٤٥٦.٩	١٠.٤٠١.١	٧٤٣٤.١	٥.٥٨٣.٥	٣٠.٢	٥٣.٦	٧٥.١
٢٠٠١	١٨.٠٧٩.١	١١.٢٩٤.٩	٨٣٨٦.٢	٦٠٥٧.٦	٣٣.٥	٥٣.٦	٧٢.٢
٢٠٠٢	٢٥.٩٤١.١	١٢.٢٨٣.٥	٨٧٠٧.٨	٦٣٥٧.٦	٢٤.٥	٥١.٧	٧٣.٠
٢٠٠٣	٣١.٧٣١.٨	١٢.٧٩١.٢	٩٥٦٧.٢	٦٧٧٥.١	٢١.٣	٥٢.٩	٧٠.٨
٢٠٠٤	٤٨.١٥٩.٠	١٨.٩٥٦.٩	١١٢٧٨.٧	٦٥١٠.٣	١٣.٥	٣٤.٣	٥٧.٧
٢٠٠٥	٦٦.٦١٨.٦	٢٢.٥٧٦.٩	١٤٢٦٣.٦	٦١٦٦.٦	٩.٢	٢٧.٣	٤٣.٢
٢٠٠٦	٧٩.٠٢٩.٩	٢٥.١٦٢.١	١٨٢١٢٩	٧١٤٢.٩	٩.٠	٢٨.٤	٣٩.٣
٢٠٠٧	٩٢.٦٩٣.٦	٣٠.٤١١.٠	٢٥٥٨٩.٤	٨٢٧٩.٠	٨.٩	٢٧.٣	٣٢.٣
٢٠٠٨	١١٦.٦٣٩.٦	٣٥.٤٨٩.٨	٣٣٨٢٧.٢	١٠٥٤٤.٩	٩.٠	٢٩.٧	٢٥.٣
٢٠٠٩	٨٦.٢٨٨.٩	٣٩.٢٠١.٩	٤٠١٣٧.٣	١١٨١٢.٧	١٣.٦	٣٠.١	٢٤.٢
٢٠١٠	١٠٢.٥٣٨.٢	٤١.٧٢٣.٨	٤٧١٦٣.١	١٣٠٤٤.٦	١٢.٧	٣١.٢	٢٣.٥
٢٠١١	٤٩.٦٨٤.٨	٢٧.٧٥١.٥	٥٨٤٨٠.١	١٢٧٨٦.٥	٢٥.٧	٤٦.٠	٢١.٨
٢٠١٢	١١٧.٦٧٤.٩	٤٠.٨١٤.٠	٦٦٨٥٩.٤	١٥٧٨١.٨	١٣.٤	١٣.٤	٢٣.٦

المصدر: مصرف ليبيا المركزى، النشرة الاقتصادية أعداد ٤٩، ٥٠، ٥٣ لسنة ٢٠٠٨، ٢٠١٠، ٢٠١٣.

وكذلك التوسع فى منح القروض والتسهيلات الائتمانية فقد ارتفعت قيمة القروض من ٥.٥٨٤.٠ مليون دينار عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ١٥.٧٨١.٦ مليون دينار لعام ٢٠١٢ بزيادة حوالى ١٠.١٩٧.٠ مليون دينار وبصفة عامة شهدت إجمالى القروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية نمواً مستمراً خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٢ وهذا يرجع إلى زيادة مواردها المتأتية من الخصوم الإيداعية لديها وهى الودائع وكما هو موضح بالجدول (١٧) نلاحظ ارتفاع حجم الودائع من ٧٤٣٤.١ مليون دينار عام ٢٠٠٠ إلى ٦٦٨٥٩.٤ مليون بنهاية عام ٢٠١٢ بزيادة قدرها ٥٩٤٢٣.٣ مليون دينار، وبالتالى نلاحظ أن قيمة الودائع فى نمو مستمر خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٢.

خامساً: الدراسة القياسية لتقييم دور المصارف التجارية فى التنمية الاقتصادية فى ليبيا خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٣ .

من خلال العرض السابق لمفهوم البنوك التجارية وأهدافها وطبيعة أعمالها وبما

تضمنته من تحليل وصفى واستقرائى لتفاصيل الودائع بأنواعها من ودائع تحت الطلب وودائع ثابتة (ودائع ادخارية) وكذلك بعد وصف التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية، والتطرق لمصادر واستخدامات الأموال بالبنوك التجارية.

عليه نتحدث فى هذا المبحث عن التحليل القياسى وذلك عن طريق وضع نموذج قياسي لتوضيح أثر مستويات الودائع وما تم منحه من ائتمان فى الاقتصاد الليبي[xiv] خلال السنوات محل الدراسة من حيث الزيادة أو الانخفاض فى معدلات نمو الاقتصاد.

حيث يرتكز طلب البنوك على الأموال بغرض الاحتفاظ بها كاحتياطي بصورة أساسية على حجم الخصوم الايداعية وتقسيمها بين ودائع تحت الطلب وودائع لأجل وودائع ادخار ويمكن معاملة النوعين الآخيرين من الودائع تحت نوع واحد من الودائع مادامت خاضعة لنفس نسبة الاحتياطى القانونى وعليه فإن العلاقة يمكن توضيحها رياضياً كالآتى:

$$DR_t = 0\alpha_0 + \alpha_1 DD_t + \alpha_2 (TD_t + SD_t) + \alpha_3 D_t + U_t \ldots\ldots (1)$$

حيث:

DR: إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية.

DD: إجمالى الودائع تحت الطلب.

TD: إجمالى الودائع لأجل (الثابتة).

SD: إجمالى الودائع الادخارية (التوفير).

D: إجمالى الاحتياطي القانوني على الودائع.

$\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$: ثوابت المعادلة.

U: معامل الازعاج.

t: الفترة الزمنية (وهنا يقصد بها سنة).

وفيها تشير (α_3) إلى التغير فى نسبة الاحتياطي القانوني على كل من الودائع تحت الطلب والودائع الزمنية أضف إلى ذلك أن كلاً من النوعين من الودائع يمكن معاملتها كمتغيرات داخلية تحدد عن طريق الدخل القومي بالشكل التالى:

$$DD_t = B_0 + B_1 GDP + U_t \ldots\ldots (2)$$

حيث أن:

GDP: الدخل القومي الإجمالي.

B_1, B_0: ثوابت المعادلة.

$$TD_t + SD_t = \alpha_0 + \alpha_1 GDP + U_t \ldots\ldots (3)$$

$\alpha_0, \alpha_1,$: ثوابت المعادلة.

وبالتعويض فى المعادلة رقم (١) بالمعادلتين رقم (٢)، (٣) نحصل على العلاقة الجديدة التالية:

$$DR_t = \alpha_0 + \alpha B_0 + B_1 GDP + \alpha_2(\alpha_{0+} \alpha_1 GDP + Dt \ldots\ldots (4)$$

والعلاقة الأخيرة تمثل دالة تقدير إجمالى الخصوم الايداعية دالة الطلب على الاحتياطي، بالنسبة للبنوك التجارية وذلك فى شكلها البسيط والملائم بالنسبة لاقتصاد لا تلعب فيه السندات الحكومية ومن ثم سعر الفائدة أى دور صريح فى المفاضلة بين فرص الاستثمار المختلفة ولم يصل فيه اقتراض البنوك التجارية من البنك المركزي أو من الخارج إلى قدر ملموس.

وبعد أن عرفنا عن طريق المعادلات السلوكية مقدار إجمالي الودائع تقديريًا فإنه صار لزاماً علينا معرفة كيف تدير البنوك التجارية تلك الودائع أى ماهو مقدار الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية داخل الاقتصاد الوطني؟

وهذا يشمل الائتمان الخاص والعام ويمكن تقدير مقدار الائتمان الممنوح للاقتصاد الوطني عن طريق المعادلة السلوكية الآتية:

$$CR = \alpha_0 + \alpha_1 LES + \alpha_2 HL + \alpha_3 SL + U_t \ldots\ldots (5)$$

حيث أن:

CR: إجمالى الائتمان الممنوح من النبوك التجارية.

LES: قروض للأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية الممنوحة من قبل البنوك التجارية.

HL: قروض عقارية ممنوحة من قبل البنوك التجارية.

SL: سلف وقروض ممنوحة من البنوك التجارية.

واستكمالاً لاستقراء التحليل القياسي من ناحية ومن ناحية أخرى قراءة كل المؤشرات التى تبين دور القطاعات الغير نفطية فى التنمية لذلك تم اقتراح المعادلة التالية:

$$GDP = \alpha + \alpha RGS + \alpha RP + U \ldots\ldots (6)$$

حيث أن:

RGS: ايرادات القطاعات الغير نفطية فى الاقتصاد الليبي.

RP: ايراد قطاع النفط فى الاقتصاد الليبي.

وبعد هذا التسلسل المنطقى فى عرض المعادلات وصلنا فى نهاية العرض الموجز لهذه المعادلات للوصول للمعادلة العامة على النحو التالى:

$$GDP = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 \ldots..EU_t$$

حيث أن:

B_4, B_3, B_2, B_1, B_0: معاملات الانحدار.

X_4, X_3, X_2, X_1: المتغيرات المستقلة.

وباستخدام أسلوب تحليل السلاسل الكلاسيكي Time Series Regrssion وذلك لاختبار مدى قدرة المتغيرات المستقلة على التأثير على المتغير التابع ويستخدم هذا الأسلوب بهدف الحصول على معامل التحديد (R^2) الذى يقيس نسبة الاختلاف للمتغير

التابع الذى يتم تفسيره بواسطة المتغيرات المستقلة وتتراوح قيمة معامل التحديد بين صفر وواحد صحيح.
(١ >R2> صفر) وكلما زادت قيمة معامل التحديد زادت قوة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والعكس صحيح، ويمكن تحديد المعادلة النهائية لقياس العلاقة على النحو التالى:

$$GDP = FD (CR . RGS . RP . DR)$$

حيث أن:
F: رمز الدالة.
GDP: الناتج المحلى الإجمالي.
CR: إجمالى الائتمان الممنوح من البنوك التجارية.
RGS: ايرادات القطاعات غير نفطية.
RP: ايرادات قطاع النفط.
DR: إجمالي الودائع بالنبوك التجارية.

وهذا يعنى أن معدل التنمية الاقتصادية التى تساهم به البنوك التجارية والقطاعات غير النفطية الأخرى والقطاعات النفطية هو دالة فى إجمالى الودائع المصرفية وحجم القروض الائتمانية والايرادات النفطية وغير النفطية (الإيرادات العامة) وتم وصف هذه العلاقة بواسطة دالة كوب دوجلاس وهو على النحو التالى:

$$GDP = \lambda + CR^{\propto 1} + RGS^{\propto 2} + RP^{\propto 3} + + DR^{\propto 4} + EU_t$$

ويتم تحويلها إلى معادلة خطية عن طريق اللوغاريتمات لأنها معادلة أسية.

$$\text{Log GDP} = \log \lambda + \alpha_1 \log CR + \alpha_2 \log RGS + \alpha_3 \log RP + \alpha_4 \log DR + EU^t$$

وأخيراً يمكن أن نعرف المعادلة النهائية على النحو التالى:

$$YT = b_0 + 0b_1X_1 + b_2X_2 + b_3X_3 + b_4X_4 + b_5X_5 + \ldots\ldots U_t$$

$$\text{Log GDP} = YT$$

$$\text{Log } \lambda = bo$$

$$\alpha_1 \log CR = b_1X_1$$

$$\alpha_2 \log RGS = b_2X_2$$

$$\alpha_3 \log RP = b_3X_3$$

$$\alpha_4 \log DR = b_4X_4$$

وسوف يتم قياس المعادلة السابقة على مستوى الاقتصاد الليبي من خلالها نستطيع تقييم دور البنوك التجارية فى التنمية الاقتصادية بليبيا.

نتائج البحث:

١) تم رفض فرض الدراسة الأول في صورته العدمية والذى ينص "لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للائتمان الممنوح من المصارف التجارية على الناتج المحلي الإجمالي".\، وقبول الفرض البديل.

٢) بالرغم من السياسة التوسعية للدولة في منح الائتمان وضخامة الدعم الموجه للقطاعات الاقتصادية إلا أن نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي كانت متدنية خلال فترة الدراسة.

٣) ارتفاع نسبة السيولة بالمصارف التجارية نظراً لعدم توافر أوجه الاستثمار غير القروض والتسهيلات الائتمانية لتوظيف أموالها.

٤) من خلال التحليل احصائي لدور المصارف التجارية في التنمية الاقتصادية الليبية تبين عدم مساهمة المصارف التجارة في تنمية الاقتصاد الليبي بشكل فعال ويرجع ذلك إلى اعتماد الاقتصاد الليبي على انتاج تصدير النفط حيث تساهم الايرادات النفطية بأكثر من ٩٥% من الناتج المحلي الإجمالي.

التوصيات:

١) العمل على تحديث وتطوير القطاع المصرفي الليبي وضرورة تحول المصارف الليبية نحو استراتيجية المصارف الشاملة والاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في هذا المجال.

٢) تحديد القطاع المصرفي من القيود التي تعرقل نشاطه، وتحد من تسرب العملة خارج المصارف وذلك بإدخال نظام التأمين على الودائع لكي تزداد ثقة المتعاملين مع الجهاز المصرفي، ولتمكين المصارف من القيام بدور أكبر في النشاط الاقتصادي وتقديم المزايا للمتعاملين معها.

٣) العمل على تقوية الجهاز المصرفي الليبي من خلال وضع نظام رقابي جيد يتابع سير العمل المصرفي بصفة دورية ومنتظمة.

٤) العمل على تفعيل وتطوير السوق المالي ليساعد على تجميع المدخرات وتوجهها بطريقة منظمة للاستثمار، تشجيع الاستثمارات المحلية وعودة الأموال المستثمرة في الخارج وتقديم التسهيلات اللازمة لهم، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية في مصارفنا المحلية مع ضرورة وضع حد أقصي لملكية الأسهم بالنسبة للشخصيات الاعتبارية الأجنبية لا تزيد عن ٥٠%.

٥) يجب ربط شبكة اتصالات تربط بين المركز الرئيسي للمصرف وفروعه حتي يسهل تقديم أفضل الخدمات للعملاء.

٦) البدء في عمليات دمج المصارف لخلق كيانات مصرفية قوية قادرة على المنافسة.

المراجع:

([i]) زياد رمضان وآخرون، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثانية، دار وائل للطباعة، عمان، الأردن، ٢٠٠٦.

([ii]) صالح الأمين الارياح، الجهاز المصرفي في ليبيا، الدار العربية للموسوعة، بيروت، ١٩٨٥، ص٩٤.

([iii]) محمد زكي هاشم، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، الطبعة ٧، بيروت، ص ١٩٠.

([iv]) زياد سليم رمضان وآخرون، إدارة البنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع والصناعة، عمان، ١٩٩٦.

([v])Hawashe, Abdallah Al-mahdy. "Commercial Banks' Attributes and Annual Voluntary Disclosure: The case of Libya." International Journal of Accounting and Financial Reporting 5.2 (2016): 208-233.

(vi) صالح الأمين، الأرباح، أقتصاديات النقود والمصارف، مصدر سابق ذكره، ص ٨٣.

(vii) عبد الرحيم محمد النعاس، النقود والمصارف فى ليبيا، مصدر سابق ذكره، ص ١٤١.

(viii)Shalba, Abdalla. An investigation of the roles and responsibilities of the board of directors in the Libyan banking sector. Diss. Nottingham Trent University, 2016.

(ix) إسماعيل على الشناوي، السيد محمد السريتي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، منشورات دار التعليم الجامعي، الأسكندرية، ٢٠١١، ص ١٨٦.

(x) حافظ شعيلى عمرو، النقود والمصارف وعمليات التمويل الخارجى، منشورات جامعة طرابلس، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، ص ٢٣٤.

(xi) خير الدين عبد ربه محمود، أثر السياسة النقدية على الائتمان المصرفي فى ليبيا، رسالة دكتوراه، غير منشورة، معهد البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٨٤.

(xii) مصرف ليبيا المركزى، التقرير السنوى الثانى والخمسون، السنة المالية ٢٠٠٨، ص ٩٥.

(xiii) مصرف ليبيا المركزى، إدارة البحوث والإحصاء، النشرات الاقتصادية، اعداد ٢٠٠٧، ٢٠١٠.

(xiv) يوسف محمد يخلف، دور المصارف التجارية فى الاقتصاد الليبي، ندوة الاقتصاد الليبي وتجنب ايرادات النفط، رؤية مستقبلية، كلية الاقتصاد والمحاسبة، جامعة سرت، ليبيا، خلال الفترة ٢٠٠٤/٤/٢٩، ص٢٦٥.